

9. نظام الرقابة الداخلية

الإقرار

تم تصميم نظام الرقابة الداخلية للمجموعة لدعم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تحقيق أهداف أعمال المجموعة والمساهمة في حماية استثمارات المساهمين وأصول المجموعة. يهدف إطار الرقابة الداخلية للمجموعة إلى ضمان وضع الضوابط الداخلية وتوثيق السياسات والإجراءات بشكل صحيح والحفاظ عليها والالتزام بها كما ينبغي، ودمجها ضمن عمليات الإدارة والحوكمة المعتادة للمجموعة. كما تفر المجموعة بأن هذا النظام مصمم للحد من مخاطر عدم تحقيق أهداف عمل المجموعة وليس القضاء عليها نهائياً، وبالتالي يوفر ضماناً معقولاً وليس مطلقاً من خطأ في البيانات المالية أو الخسائر الجسيمة. كما قامت المجموعة أيضاً بوضع إجراءات رسمية يتم بموجبها تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة وإدارتها بشكل مستمر مع تقدير تأثيرها المحتمل. يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية واستقلاليته داخل المجموعة، ومراجعته وفعاليتها.

استكمالاً لنظام الرقابة الداخلية، يتم تعزيز إطار عمل إدارة المخاطر والحكومة في مجموعة إمستيل من خلال نموذج خطوط الدفاع الثلاثة المعتمد من معهد المدققين الداخليين. يعد هذا النموذج ركيزة أساسية

رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة

مختلفة، من بينها التدقيقي الداخلي والضوابط الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية والمعايير الدولية للتقارير المالية و إعداد التقارير المالية والضمان وخدمات المعاملات وتمويل الشركات والامتثال التنظيمي والاستشارات المالية والتحقيقات وتطوير السياسات ومراجعة الحسابات الإدارية والاستشارات وتشمل خبرته مجموعة واسعة من الصناعات. وبالإضافة إلى كونه محاسباً قانونياً معتمداً في الهند، يحمل كارتيكياي ناث شهادة بكالوريوس في القانون، وبكالوريوس في التجارة.

تم تعيين كارتيكياي ناث رئيساً للتدقيق الداخلي للمجموعة، اعتباراً من أكتوبر 2024، وذلك بموجب الصلاحيات الممنوحة للجنة التدقيق والمخاطر من قبل مجلس الإدارة. قبل توليه هذا المنصب، شغل كارتيكياي منصب رئيس قسم التدقيق الداخلي العالمي والرئيس التنفيذي للمخاطر في شركات تصنيع الصلب الكبرى ذات الحضور العالمي. كما يمتلك أكثر من عقدين من الخبرة المهنية في العمل مع أكثر أربع شركات الاستشارات عالمياً وشركات تصنيع الصلب. خلال مسيرته المهنية، اكتسب خبرة واسعة في مجالات

مسؤول الأخلاقيات والامتثال

دولة الإمارات العربية المتحدة وقرارات هيئة الأوراق المالية والسلع. كما عمل في وزارة الاقتصاد في تطوير سياسات مكافحة غسل الأموال وأجرى فحوصات تنظيمية للأعمال والمهن غير المالية المحددة، ساهمت جهوده في تعزيز الإطار الوطني لمكافحة غسل الأموال، ودعم التزام الإمارات العربية المتحدة بمعايير مجموعة العمل المالي بالإضافة إلى ذلك، عمل عضواً في لجنة الطعون في وحدة المنازعات المصرفية والتأمينية التي أنشأها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والتي تختص في نظر شكاوى المستهلكين والمنازعات مع المؤسسات المالية المرخصة.

تم تعيين محمد السويدي مسؤولاً عن الامتثال في المجموعة، اعتباراً من 9 أكتوبر 2024. يتمتع السيد محمد السويدي بخبرة واسعة في مجال الامتثال التنظيمي، وهو أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال وحاصل على شهادات في الامتثال المالي العالمي من المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمارات. لديه 8 سنوات من الخبرة المهنية في مجال الامتثال التنظيمي، حيث شغل مناصباً رئيسية في الجهات التنظيمية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. خلال فترة عمله في هيئة الأوراق المالية والسلع، أشرف على أطر الامتثال التنظيمي للمؤسسات المالية المرخصة وصناديق الاستثمار والوسطاء في سوق رأس المال لضمان الامتثال بقوانين

التعامل مع المشاكل / الامور الهامة

التدقيق الداخلي

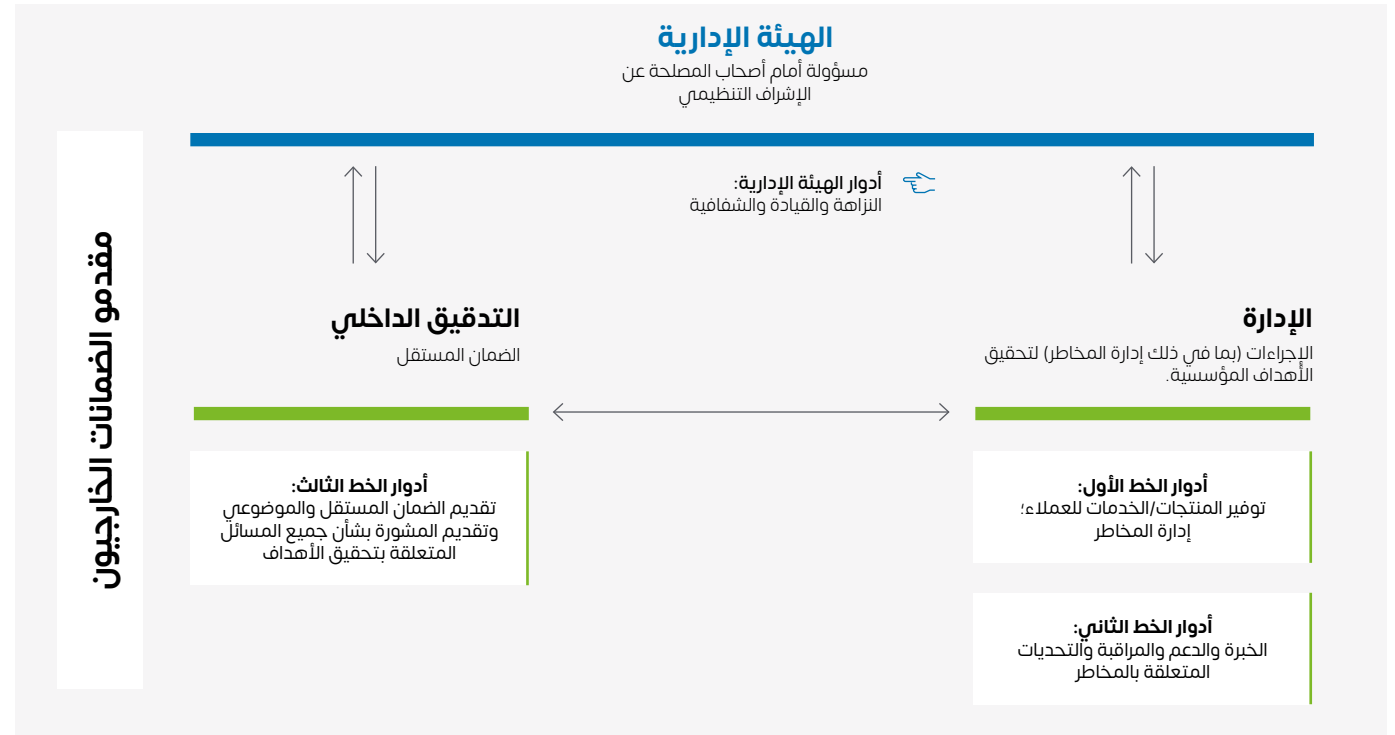
تقدم قسم التدقيق الداخلي خدمات الضمان المستقل والخدمات الاستشارية باستخدام نهج منظم ومنضبط لتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة في جميع عمليات المجموعة. كما يهدف إلى مساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها من خلال بذل الجهد اللازم لتحسين كفاءة وفعالية العمليات. يلتزم قسم التدقيق الداخلي بالقواعد واللوائح التي تحدد عمله ويتمتع باستقلاليته تمكنه من أداء مهامها والعمل وفقاً للمتطلبات ذات الصلة من قرار مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (3/ر.م.) لسنة 2020 وتعديلاته.

يعتمد نطاق وتواتر عمليات التدقيق على عدة عوامل، بما في ذلك على سبيل المثال: نتائج عمليات التدقيق في السنوات السابقة، نتائج تقييم مخاطر الأعمال المتعلقة بمختلف أنشطة المجموعة، وأهميتها، كفاءة نظام الرقابة الداخلية، والموارد المتاحة لتنفيذ عمليات التدقيق الداخلي. يعمل قسم التدقيق الداخلي وفقاً لتوجيهات لجنة التدقيق والمخاطر، حيث تلعب لجنة التدقيق والمخاطر دوراً أساسياً في المسائل المتعلقة بالتدقيق والحوكمة من خلال المراجعة والموافقة على خطة التدقيق السنوية القائمة على المخاطر ومشاركة الرئيس، مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في مناقشة نتائج التدقيق. من الجانب الإداري، يرفع رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة تقاريره إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

الأخلاقيات والامتثال

تتولى إدارة الأخلاقيات والامتثال مسؤولية مراقبة امتثال مجموعة إمستيل وموظفيها للقوانين واجبة التطبيق واللوائح والمتطلبات النظامية والقرارات والسياسات والإجراءات وقواعد العمل المعمول بها من خلال التنسيق الفعال مع جميع الاطراف المعنية الداخليين والخارجيين. تتبع إدارة الأخلاقيات والامتثال مباشر إلى لجنة التدقيق والمخاطر، وترفع تقاريرها من الناحية التشغيلية إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. إدارة الأخلاقيات والامتثال مسؤولة عن:

- مراجعة التزام الموظفين بمدونة قواعد السلوك الوظيفي.
- مراجعة امتثال الممارسات والإجراءات للقوانين واجبة التطبيق واللوائح والقرارات.
- مراجعة وتقييم فاعلية نظام الأخلاقيات والامتثال مع متطلبات الإدراج والإفصاح والمتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى المتعلقة بأنشطة المجموعة.
- تطوير وتحديث إجراءات الامتثال الرئيسية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال ومراجعة العقوبات المتعلقة بالاطراف الأخرى.



↑ المساهمة وإعداد التقارير
↓ التفويض، والتوجيه، والموارد، والرقابة
↔ المواءمة وتنسيق الاتصالات والتعاون

10. تفاصيل الانتهاكات خلال عام 2024

تحرص إمستيل على الامتثال الكامل لجميع القوانين واجبة التطبيق والقرارات واللوائح المعمول بها، ولم تخضع خلال عام 2024 لأي عقوبات أو قيود أو مخالفات سواء من هيئة الأوراق المالية والسلع أو أي سلطة تنظيمية أخرى في الإمارات العربية المتحدة.

11. بيان بالمساهمات النقدية والعينية

فيما يلي بيان بالمساهمات النقدية والعينية التي قدمتها المجموعة خلال عام 2024. تعكس هذه المبادرات التزام المجموعة القوي بالاستدامة البيئية وإثراء المجتمع والمسؤولية الاجتماعية. نفذت مجموعة إمستيل على مدار العام أنشطة مؤثرة في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية، استفاد منها بشكل مباشر **7,810 أفراد**، بمجموع نفقات بلغت **605,765 درهماً وبدعم من 150 متطوعاً متفرغاً**.

- رعت مجموعة إمستيل في شهر مايو ماراتون المشي للتصلب المتعدد (Multiple Sclerosis) لزيادة الوعي حول هذا المرض. استفاد من هذه الفعالية 280 مشاركاً بتكلفة 55,000 درهم إماراتي وبدعم من عشرة متطوعين.
- ولإدخال البهجة والسعادة على الأيتام خلال العيد، نظمت مجموعة إمستيل مبادرة كسوة العيد في شهر يونيو، والتي تضمنت رحلات تسوق لـ 85 طفلاً لشراء الملابس والاستمتاع بالأنشطة الترفيهية. بلغت تكلفة هذه المبادرة 20,000 درهم إماراتي وشارك فيها خمسة متطوعين.
- وبالتعاون مع شركة "صحة"، نظمت مجموعة إمستيل حملة للتبرع بالدم "قطرة عطاء" في شهر يوليو. شجعت هذه المبادرة 125 موظفاً على التبرع بالدم ودعم المجتمع، بمشاركة أربعة متطوعين.
- في شهر سبتمبر، قامت مجموعة إمستيل ببناء خيمة فوق منصة المسجد في إيكاد لتوفير الظل للمصلين خلال حرارة الصيف. استفاد من هذا المشروع 1,500 فرد بتكلفة 123,675 درهم إماراتي.
- كشريك استراتيجي للمبادرة الوطنية "لنتشارك معاً"، شاركت إمستيل في حملة غرس الأشجار في ديسمبر. حيث ساهمت المجموعة في زراعة 1,000 شجرة من أشجار المانغروف، وهي خطوة حيوية في مكافحة التغير المناخي. استفاد من هذا الجهد 1,000 فرد، بمجموع تكلفة بلغ 100,000 درهم إماراتي وبمشاركة ستة متطوعين.
- في شهر مارس، نظمت مجموعة إمستيل ورشة عمل حول إعادة تدوير البلاستيك خلال فعالية سلامة تهدف لرفع مستوى الوعي حول إعادة التدوير وتأثيرها البيئي. استفاد من هذه المبادرة 20 مشاركاً بتكلفة بلغت 5,680 درهماً إماراتياً وبدعم من عدد 2 متطوعين.
- خلال شهر رمضان، قامت مجموعة إمستيل بالعديد من المبادرات لدعم المجتمع. حيث قامت برعاية خيمة رمضانية لتقديم وجبات إفطار يومية لـ 100 فرد، استفاد منها ما مجموعه 3,000 شخص بتكلفة 75,000 درهم إماراتي بمساعدة متطوع واحد. إضافة إلى ذلك، تم توزيع طرود غذائية على 550 أسرة محتاجة في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة كجزء من حملة "نعطي لتبتسم". وبلغت تكلفة هذه المبادرة 54,698 درهماً إماراتياً بدعم من 97 متطوعاً.
- وكجزء من التزامها بالاندماج، دعت مجموعة إمستيل أصحاب الهمم للمشاركة في ورشة عمل لزراعة الأشجار مع الموظفين في شهر مارس. استفاد من هذه المبادرة 150 مشاركاً بتكلفة 10,000 درهم إماراتي وبدعم من خمسة متطوعين.
- علاوة على ما ذكر أعلاه، تم توزيع وجبات إفطار على 600 عامل في إيكاد، بتكلفة 5,712 درهماً إماراتياً وبمشاركة عشرة متطوعين، كما نظمت مجموعة إمستيل أيضاً وجبات إفطار لـ 500 عامل في خيمة مخصصة لذلك، بمشاركة فعالة من الإدارة العليا. بلغت تكلفة هذا العمل 6,000 درهم إماراتي وشارك فيه عشرة متطوعين.

تُظهر هذه المبادرات تفاني مجموعة إمستيل في تعزيز الاستدامة وتحسين رفاهية المجتمع وتمكين الأفراد من إحداث تأثير إيجابي على المجتمع.

قامت المجموعة بتطوير إطار عمل شامل للأخلاقيات والامتثال لمراقبة وإدارة المخاطر الرئيسية المرتبطة ببيئة أعمالنا الديناميكية. يحرص فريق الأخلاقيات والامتثال على أن يكون إطار العمل مصمماً وملائماً بشكل مناسب لاحتياجات أعمالنا واحتياجاتنا التشغيلية. فيما يلي المجالات الرئيسية لإطار عملنا مع التفاصيل في الأقسام التالية:

مكافحة الرشوة والفساد	تضارب المصالح والأطراف ذات الصلة	الهدايا والضيافة والترفيه
ضمان الامتثال لجميع قوانين ولوائح مكافحة الرشوة والفساد المطبقة على أعمالنا وعملياتنا.	ضمان تحديد جميع حالات تضارب المصالح وإدارتها بشكل صحيح.	ضمان الممارسات الأخلاقية والشفافة لتلقي وتقديم الهدايا والضيافة والترفيه.
العقوبات وضوابط التصدير	إدارة مخاطر الطرف الثالث	لجنة الإبلاغ عن المخالفات والتحقيق ومراجعة الأخلاقيات
ضمان الامتثال للعقوبات المعمول بها والمحدثة وضوابط التصدير وفحص الأطراف المقابلة الرئيسية قبل إجراء أي معاملات تجارية.	ضمان إدارة جميع مخاطر الأطراف الثالثة عن طريق دراسة فعالة لعمليات الأطراف الثالثة.	الحفاظ على سرية الهوية وحماية المبلغين في مسائل الامتثال للحفاظ على الثقة بين الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين.
إدارة المعلومات الداخلية والتعامل من الداخل	مكافحة الاحتيال - المنع والكشف والاستجابة	خصوصية البيانات وحمايتها
التأكد من الامتثال للوائح هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية فيما يتعلق بالمعلومات الداخلية والتعامل الداخلي.	ضمان وجود ضوابط فعالة لمنع الاحتيال والكشف عنه والاستجابة له.	ضمان حماية جميع البيانات الشخصية للحفاظ على ثقة الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين.

المخاطر

نفذت مجموعة إمستيل إطاراً فعالاً لإدارة المخاطر يتماشى مع الأهداف التي تسعى المجموعة لتحقيقها، تقوم إدارة المخاطر بدراسة وتفهم وتوثيق وإدارة مستوى تعرض المجموعة للمخاطر واتخاذ تدابير للتخفيف منها عند الضرورة لتضمن احتواء وخفض تلك المخاطر إلى مستويات مقبولة تتفق مع قدرة المجموعة على تحمل المخاطر. تعتبر إدارة المخاطر من العناصر بالغة الأهمية داخل مجموعة إمستيل. تسري سياسة المخاطر على جميع خطوط الأعمال والإدارات والأقسام، كما أنها تنطبق أيضاً على الأنشطة الاستراتيجية وأنشطة الحوكمة المؤسسية التي تقوم بها الإدارة

التنفيذية. يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف المتعلقة بإطار عمل إدارة المخاطر في المجموعة. اعتمد مجلس الإدارة سياسة المخاطر كما وفر الدعم اللازم لضمان دمج إدارة المخاطر الملائمة والقوية في ثقافة إمستيل. تم إنشاء قسم إدارة المخاطر لتسهيل تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر وسياسة المخاطر. توفر لجنة التدقيق والمخاطر الإشراف على قسم إدارة المخاطر. لدى قسم إدارة المخاطر ارتباط مباشر مع لجنة التدقيق والمخاطر، ويرفع تقاريره من الناحية التشغيلية إلى المستشار القانوني العام للمجموعة. حتى أغسطس 2024، كانت هذه الرقابة تُقدّم من طرف لجنة الاستثمار والمخاطر.

التقارير الصادرة عن دائرة التدقيق الداخلي إلى مجلس الإدارة

أصدر قسم التدقيق الداخلي، في عام 2024، تقارير متعلقة بـ 10 أعمال بناءً على خطط التدقيق الداخلي للمجموعة والمعتمدة من قبل لجنة التدقيق والمخاطر.